آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (28) – 13 / 5 / 2017

معهد التخطيط القومي

" القطن المصري وصناعة الغزل والنسيج"

د. سحر البهائي

الاستاذ المساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية

تحتل صناعة الغزل والنسيج المرتبة الثانية بعد الصناعات الغذائية كأهم مكون في هيكل الصناعات التحويلية في مصر، وتتميز هذه الصناعة بتوافر مقوماتها في مصر من المواد الخام والعمالة كما تتسم بتكامل طاقاتها بدءاً من مرحلة حلج القطن وحتى مرحلة الملابس الجاهزة، فضلاً عن ارتباطها رأسياً وأفقياً بكثير من الصناعات الأخرى، وانطلاقاً من هذه الأهمية أعلنت الشركة القابضة للغزل والنسيج عن وضع إستراتيجية قائمة على الاستفادة من الميزة النسبية للقطن المصري، كما أكدت شركات الغزل والنسيج حرصها على استخدام القطن المصري بدلاً من الاتجاه لاستخدام الأقطان المستوردة.

يتميز القطن المصري بأنه طويل التيلة فائق الجودة، كما أنه يتميز بالنعومة التي تؤهله للاستخدام في صناعة المنسوجات العالية الجودة، بخلاف الفصائل الأخرى من الأقطان المنتشرة في بقاع العالم التي تزرع القطن. وعلى الرغم من ذلك فأن النسبة العظمى من صناعة النسيج في مصر لا تقوم على القطن طويل التيلة حيث تعتمد المغازل المحلية على الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة، وذلك في ضوء المستوى التكنولوجي المستخدم في هذه المصانع، خاصة مصانع قطاع الأعمال العام. فضلاً عن أن القطن المصري طويل التيلة فائق الجودة يستخدم في إنتاج الأنواع الفاخرة من الملابس والغزول، وهي تلبي طلبات فئات وشرائح مجتمعية ذات الدخل المرتفع جداً، وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي عليه، في حين تستحوذ المنتجات المصنوعة من الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة على معظم الطلب العالمي.

ويعانى القطن المصري خلال الآونة الأخيرة من تراجع حاد في مساحته للعديد من الأسباب منها عزوف المزارعين عن زراعته والاتجاه لزراعة الأرز مستغلين ارتفاع سعر الأخير، وتأخر الحكومة في الإعلان عن سعر استرشادي للمحصول قبل زراعته لتشجيع المزارع، وزيادة تكلفة زراعة المحصول مع عدم وجود آلية تنفيذية لتسويقه، وعدم وجود دراسات اقتصادية تحدد المساحات التي ينبغي زراعتها طبقاً لاحتياجات المصانع المحلية، وعدم وجود رقابة على حركة نقل تقاوي الإكثار بين المحافظات لمنع خلط الأصناف المصرية.

نتج عن هذا الوضع المتردي لتراجع المساحات المزروعة من القطن، تدني في مستويات إنتاجه ترتب عليها الاتجاه إلى استيراد الأقطان من الخارج لتغطية احتياجات المغازل المحلية، حيث تزايدت الكميات المستوردة من هذه الأقطان إلي حوالي 599 ألف قنطار عام 2015 مقارنةً بحوالي 172 ألف قنطار عام 2013.

من ناحية أخرى انخفضت قيمة صادراته من حوالي 89.6 مليون جنية عام 2015 إلي حوالي 33.7 مليون جنية عام 2016، صاحب هذا الانخفاض انخفاض مماثل في قيمة كل من صادرات الملابس الجاهزة، والأقمشة القطنية، حيث

انخفضت قيمة الأولى من 753.5 مليون جنية عام 2015 إلي حوالي 625 مليون جنية عام 2016، وانخفضت قيمة صادرات الثانية من 94.3 مليون جنية عام 2015 إلى 80.7 مليون جنية عام 2016.

وعلى الوضع العالمي ساهمت كل من التغيرات في أذواق المستهلكين (ترتب على هذه التغيرات تحول الطلب إلى الغزول والمنسوجات السميكة وتراجعه عن الغزول والمنسوجات الرفيعة)، والدخول القوي للمنتجات الصينية في سوق القطن قصير التيلة ومشتقاته من غزول وملابس مصنعة من خامات مخلوطة منخفضة التكاليف، في تردي الوضع تماما للقطن طويل التيلة، وأصبح غالبية الطلب العالمي قائم على القطن قصير ومتوسط التيلة وتراجع على الأقطان طويلة التيلة.

كما ساهمت الحصص السوقية الممنوحة لبعض الدول النامية ومنها مصر في فتح المجال لدول جنوب شرق آسيا وغيرها للمنافسة السعرية الشديدة والقائمة على انخفاض تكلفة العمالة وكثافتها، وبناءً على ذلك اضطرت مصانع الغزل والنسيج إلى الاعتماد على الأقطان قصيرة التيلة المستوردة من الخارج دون استخدام القطن المصري طويل التيلة معللة ذلك بحاجتها الشديدة لمدخلات منخفضة التكاليف لتستطيع المنافسة في السوق العالمي والمحلي خاصة مع نمو حجم الواردات المصنعة من الخارج، كل هذه المعطيات قلصت من فرص تصدير الأقطان والملابس الجاهزة المصرية.

وعن صناعة الغزل والنسيج في مصر فنجد أنها تتكون من خمسة مراحل، مرحلة حلج وكبس القطن، ومرحلة غزل الألياف الطبيعية والصناعية، ومرحلة النسيج، ومرحلة الصباغة والطباعة والتنفيذ ثم مرحلة الملابس الجاهزة، وتعتبر كل مرحلة من هذه المراحل صناعة قائمة بذاتها، ولكن الصناعة في مراحلها الخمسة هي صناعة متكاملة.

وتتولي صناعة الغزل والنسيج في مصر الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، والتي تأسست بموجب قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 ولائحته التنفيذية، حيث تتولى الشركة القابضة توفير الاستثمار اللازم في مجال تصنيع وتصدير القطن والغزل والنسيج، وتنقسم الشركات التابعة للشركة القابضة إلى شركات لتجارة وحليج وتصدير وكبس القطن وعددها 9 شركات (تقوم بشراء القطن من المزارعين وحلجة وتسويق منتجاته للمغازل المحلية أو التصدير للخارج، كما تقوم بالتصنيع أو الاتجار في مخلفات القطن والخيش وعوادم الغزل، فضلاً عن تسليم بذرة القطن إلى معاصر الزيوت لإنتاج الزيوت والشحوم والأعلاف والصابون)، وشركات للغزل والنسيج وعددها 23 شركة (تعمل في مجال صناعة وتجارة الغزل والنسيج القطني والصوفي ومخلوطاته والصباغة والتجهيز وصناعة الخيوط القطنية والمخلوطة وألياف البوليستر وصناعة الملابس الجاهزة). **وتعاني صناعة الغزل والنسيج في مصر العديد من المعوقات والمشكلات التي اعترضت نمو وتطور هذه الصناعة يمكن تلخيص أهمها في الآتي:**

– عدم توافر المواد الخام من القطن والغزول، وارتفاع أسعار الغزول المحلية مقارنةً بأسعارها العالمية، وكذلك ارتفاع أسعار مواد الصباغة التي يتم استيرادها من الخارج.

– ارتفاع أسعار الخدمات مثل الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي، فضلاً عن ارتفاع قيمة الديون المستحقة على شركات الغزل والنسيج.

– عدم مواكبة التقدم الفني والتكنولوجي لهذه الصناعة، فضلاً عن الإهمال الذي تعاني منه الآلات والمعدات مما ساهم في تقليل الإنتاجية والجودة، وبالتالي ارتفعت نسب المخزون في الشركات والمرتجعات وضعفت القدرة على التسويق الداخلي والمنافسة الخارجية.

– نقص العمالة المدربة بسبب تراجع اهتمام الدولة بالتعليم الفني والمهني في الفترات السابقة، فضلاً عن تسريب العمالة الماهرة إلى مهن أخرى.

– غزو المنسوجات الصينية رخيصة الثمن للأسواق المصرية، بالرغم من اعتمادها على الألياف الصناعية التي تمثل نوعاً من الضرر الصحي، والتي لا يمكن مقارنتها بالمنسوجات القطنية فيما عدا انخفاض سعرها.

– عدم الاهتمام بدراسة الأسواق المحلية والعالمية والتي تحدد احتياجات المستهلكين، فضلاً عن عدم الاهتمام بخدمة مابعد البيع لمعرفة آراء المستهلكين وملاحظاتهم على المنتجات للاستعانة بها في تطوير المنتج وتحسين الأداء.

– الممارسات غير الشرعية (التهريب) في استيراد المنسوجات أدت إلى توقف العديد من المصانع النسجية.

انطلاقاً من رصد معوقات ومشاكل القطن المصري وصناعات الغزل والنسيج يقترح ما يلي:

مقترحات لإنقاذ محصول القطن:

– يظل القطن المصري طويل التيلة فائق الجودة، محصول رئيسي في مصر ينبغي الاهتمام به، وذلك من خلال اتباع سياسة إنتاجية وتصديرية مستقرة للقطن تضمن المحافظة على الميزة النسبية التي يتمتع بها في الأسواق العالمية.

– توفير التقاوي النقية والالتزام بالخريطة الزراعية للقطن التي يصدر بها قرار وزاري سنويا.

– ضبط منظومة إنتاج وتداول تقاوي الإكثار.

– التوسع في زراعة القطن قصير ومتوسطة التيلة، ولعدم اختلاط السلالات من الممكن الاتجاه نحو زراعته في المناطق الزراعية الجديدة.

– دعم المزارعين في ضوء المسموح به وفقاً للاتفاقيات الدولية، حتى لا يتحولوا لزراعة المحاصيل البديلة.

– إدخال نموذج الزراعة التعاقدية.

– تفعيل دور كل من الإرشاد الزراعي، ومركز بحوث القطن في إجراء الدراسات اللازمة واتخاذ التدابير المناسبة لضمان نقاء الأصناف المنتجة وعدم اختلاطها للحفاظ على سلالة القطن المصري.

– رفع ميزانية البحث العلمي بمراكز البحوث الزراعية وكليات الزراعة، لاستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية مبكرة النضج، ومقاومة للأمراض والتقلبات الجوية مما يشجع المزارع على زراعة القطن، فمنذ ما يزيد على ثلاثين عاماً والفدان ينتج 7 قناطير بحد أقصى، حتى فقد القطن المصري أسواقه وحل محله القطن الأمريكي.

– ضرورة الإعلان عن الأسعار الاسترشادية للمزارعين قبل زراعة المحصول، بحيث تكون هذه الأسعار عادلة لتحقق هامش ربح مناسباً للمزارع.

مقترحات لإنقاذ صناعة الغزل والنسيج:

– وضع خطة لتطوير شركات الغزل والنسيج تعتمد على حصر الأصول غير المستغلة ووضع آلية لإعادة استغلالها وتشغيل الاستثمارات المعطلة.

– دراسة الأسواق المحلية والعالمية للحصول على كافة المعلومات اللازمة لتطوير الإنتاج واتجاهات الموضه، مع الاهتمام بالترويج للعلامة التجارية للقطن المصري، علي أن يتم توفير الاحتياجات الفعلية من القطن الشعر للمغازل المحلية بناءً على طلب الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج، والاحتياجات الفعلية من القطن الشعر للتصدير بناءً على طلب اتحاد مصدري الأقطان.

– تعاقد الشركة القابضة مع الفلاحين من خلال وزارة الزراعة للحصول على محصول القطن المزروع بالوجهين القبلي والبحري، وسداد جزء من القيمة مقدماً لتشجيع ودعم الفلاحين، وتوفيره للمصانع.

– السماح مؤقتاً باستيراد مستلزمات الإنتاج مع تشجيع تصنيع هذه المستلزمات محلياً حيث أنها من الصناعات الصغيرة التي نحتاج إلى تنميتها.

– الاشتراك في المعارض التسويقية العالمية لعرض منتجاتنا والاطلاع على منتجات الآخرين لتبادل الخبرات.

– التزام المنتجين بالمواصفات الفنية سواءً كان المنتج للسوق المحلي أو للتصدير مع الالتزام بالتنفيذ في المواعيد المحددة.

– تقديم خدمة ما بعد البيع ومتابعة ملاحظات المستهلكين على المنتجات، للمساعدة في تطوير المنتجات.

– التدريب المستمر للعمالة لرفع الكفاءة الإنتاجية وجودة المنتج، وربط الأجر بالإنتاج على كافة مستويات العمالة، مع التوسع في التعليم الفني من خلال التنسيق مع الجمعيات الأهلية لخلق فرص تدريب داخل المصانع للطلبة وصرف حافز مادي تشجيعي للطلاب خلال مدة الدراسة.

– الاستعانة والتعاون مع المراكز البحثية والجامعات لحل المشكلات الفنية والإدارية التي قد تظهر بالمصانع.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.